السنة: التاسعة المجلد: 09 العدد: 02 ص ص: 213- 232
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

العلاقة بين هجرة اللجوء والتنمية

The relationship between asylum migration and development

ط. د. عبد الحميد سعيد*، جامعة باجي مختار- عنابة
abdelhamid.said@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/28 تاريخ القبول: 2024/05/08

ملخص:

ارتبطت هجرة اللجوء بنتائج سلبية في مجالات التنمية، نتيجة للتدفق الكبير للاجئين، مما يؤدي إلى إجهاد قدرات البنية التحتية والقطاعات الأخرى ذات الصلة داخل اقتصادات البلدان المضيفة، كما يبثق عنها في الوقت نفسه القليل من النتائج الإيجابية، اقتصرت على نمو وحاجة الدول المضيفة إلى اليد العاملة، ومن ثمة إشراك اللاجئين في مقارباتها الإنمائية، أما فيما يخص تأثر هجرة اللجوء بالتنمية فإن الدول التي تستطيع أن تحقق للفرد العمل وتحسن من مستواه المعيشي وتحفظ كرامته، تصبح دولة استقطاب للمهاجرين واللاجئين، على عكس الدول التي مازالت تتخبط في مشاكلها، ولم ترفع من مستوى التنمية الوطنية، فهي من دون شك ستتحول إلى دول مصدرة للمهاجرين واللاجئين، نظرا لسوء التنمية في البلاد وما ينجر عنها من تهميش، واضطهاد، وتمييز عنصري، وسوء المعيشة ...الخ.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – هجرة اللجوء – لاجئين المخيمات – التنمية.

* المؤلف المراسل

Abstract

Refugee migration has been associated with negative development outcomes, because of the substantial influx of refugees straining the infrastructural capacities and other relevant sectors within host country economies. Concurrently, this situation yields marginal positive results, largely confined to labour-force growth and the ensuing necessity for host countries to incorporate refugees into their development strategies. When considering how refugee migration impacts upon development: nations able to secure employment for individuals, improve living standards, and uphold human dignity; serve as focal points attracting immigrants and refugees. Conversely, those still grappling with inherent issues – that have yet deemed unable to enhance national developmental levels - inevitably become migratory hotspots, this is fundamentally attributed to inadequate domestic progress leading directly towards alienation, oppression, racial discrimination and rampant poverty amongst others.

Keywords: The migration, Asylum migration, refugee camps, the development.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة هجرة اللجوء من أقدم الأحداث المعروفة عبر تاريخ البشرية، لقد شهدت جميع الحضارات المتعاقبة نزوح شعوبها وانتقالها بحثًا عن الأمان، وعن النجاة من التهديدات الوشيكة والأخطار الكامنة. وفي الوقت نفسه، نالت كل حضارة نصيبها من الترحيب واستضافة هؤلاء الأفراد المضطهدين الفارين من أوطانهم.

يعد مفهوم دمج المقاربة الإنمائية ضمن الاستجابات الإنسانية وبمعنى آخر الربط بين الجانب الإنساني والإنمائي، أحد المفاهيم التي اهتمت بها الأوساط الأكاديمية بشكل متزايد، وذلك لأنها ظاهرة تحتوي على مواضيع أكثر ديناميكية ودائمة التجديد، خاصة في ظل التحركات الواسعة النطاق للاجئين، وتطورات السياسات الدولية جراء هذه التحركات ومحاولة الاستجابة لها، إضافة إلى ذلك ارتباط الهجرة القسرية بالنتائج السلبية في

مجال التنمية، على إثر عمليات الوصول الواسعة للاجئين وتأثيرهم على البنية التحتية والقطاعات المعنية الأخرى في اقتصاد البلد المضيف.

ومن هذا المنطلق، تحاول دراستنا التركيز على مقاربة التنمية واللجوء على المفهوم الإنساني-الإنمائي، أي مع مراعاة جوانب اللجوء والنزوح ذات الصلة بالتنمية، خاصة وأن المقاربات التي لطالما طبقت في هذا المجال تقوم على توفير المساعدات الإنسانية القصيرة المدى وإنشاء المخيمات، ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

-فيما تتمثل العلاقة بين مقاربات التنمية وظاهرة هجرة اللجوء؟

والفرضية التي يدعمها السؤال المركزي هي التالية :

- تنتج عن ظاهرة هجرة اللجوء آثار اقتصادية إيجابية وسلبية على كل من البلد المضيف والبلد الأصلي.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث التي يمكن تحديدها على ضوء الفرضية المطروحة: في :

- معرف أسباب هجرة اللاجئين والمهاجرين من بلادهم الأصلية، والفرق بين الظاهرتين، إضافة إلى معرفة الوضع القانوني للاجئين.

-تهدف دراستنا إلى التعرف على مساهمة المهاجرين اللاجئين عمليات التنمية، من خلال سد الفجوات في القطاعات التي تعاني من نقص العمالة وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية في البلد المضيف.

-التعرف على التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية لطالبي اللجوء.

-التعرف على الآثار الاجتماعية التي تسببها هجرة اللجوء على كل من المجتمعات المضيفة، ومجتمعات بلد المنشأ.

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

تشتمل دراستنا على مفهومين أساسيين، وهما هجرة اللجوء، والتنمية، مما تطلب من الباحث الوقوف عندهما وإعطاء مفاهيم وتعاريف للمفهومين، وللمفاهيم ذات الصلة بهما:

أولا: مفهوم اللجوء (asylum) تغلق أوضاع اللجوء أبواب الهجرة أمام العديد من المهاجرين الآخرين، لأن طالبي اللجوء يحظون باهتمام ذو أولوية في أنظمة الهجرة نظرًا للطبيعة العاجلة لطلباتهم والالتزامات القانونية للدول المضيفة بتوفير الحماية للفارين من الاضطهاد.

إذ تحاول الدول جنباً إلى جنب مع العديد من الباحثين، والأمم المتحدة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، إعطاء مفهوم لمن يمكنه عبور الحدود الدولية، وهو حامل لصفة اللاجئ، ويصرّون على أن "اللاجئين ليسوا مهاجرين". ويهدفون من خلال هذا الإصرار إلى حماية وإعفاء اللاجئين من السياسات التقييدية التي يتقيد بها المهاجرين الآخرين.(fitzgerald & rawan , 2018) .

واحتدم النقاش حول من هو اللاجئ (refugee) منذ أن تم إنشاء استثناءات للاجئين في التقيد بقوانين الهجرة، فعندما تقرر الحكومات قبول أفراد أو مجموعات معينة، يحتمل أن يكون مسألة حياة أو موت. حيث عرّف اللجوء بعد الحرب العالمية الثانية في اتفاقية قوى الحلفاء المنتصرة المتعلقة بوضع اللاجئين عام 1951 بأن "اللاجئ هو الشخص الذي هرب من موطنه، بسبب خوف مبرر يتعلق بالتعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية أو رأي سياسي معين، وغير قادر على الرجوع إليه بسبب هذا الخوف". (fitzgerald & rawan , 2018)

إضافة إلى إدماج تعريف اللاجئ الذي تضمنته اتّفاقية 1951، عرفت اتّفاقية منظّمة الوحدة الأفريقية التي أقيمت بأديس أبابا في 10سبتمبر1969، ودخلت حيز التنفيذ في 20 يوليو 1974، اللاّجئ أنه " هو أي شخص اضطر إلى مغادرة بلده "بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة خارجية أو أحداث تعكّر بشكل خطير النظام العام في كامل بلده الأصل أو بلد جنسيته أو في أي جزء منه". (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005)

وبحلول عام 2015، وقعت 148دولة على اتفاقية تتعلق بوضع اللاجئين، ومناهضة العبودية، حيث ناقشت ما إذا كان سيتم تضمين المشردين داخليا "النزوح" (internally displaced person) في تعريف اللاجئ، ولكن للحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الدول ذات السيادة التي تدعم النظام الويستفالي،

استقروا على تعريف يصر على أن اللاجئين هم فقط الأشخاص الذين عبروا الحدود الدولية. (fitzgerald & rawan , 2018, p. 390)،

يلاحظ مما سبق ان مفهوم اللاجئ تطور مع مرور الوقت، خاصة على مستوى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحماية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها لعام 1969، حيث في البداية، حددت اتفاقية عام 1951 اللاجئ بقيدين زماني، جغرافي. وتعني هذه القيود أنه لا يمكن اعتبار الأفراد لاجئين إلا إذا فروا من بلادهم قبل 1 يناير 1951، وإذا كانوا موجودين في أوروبا.

إلا ان بروتوكول عام1969 قد أزال هذه القيود، وبالتالي وسع نطاق من يمكن الاعتراف به كلاجئ. ومن خلال إلغاء القيود الزمنية والجغرافية، حيث أقر البروتوكول بأن ظاهرة اللجوء يمكن أن تنشأ في أي وقت وفي أي جزء من العالم، فكان هذا التحول في المفهوم بمثابة خطوة مهمة في القانون الدولي للاجئين، مما يضمن للأفراد الفارين من الاضطهاد أو الصراعات، طلب اللجوء والاستفادة من الحماية الدولية، سواء كان ذلك خارج أوروبا أو بعد عام 1951.

ومن هذا المنطلق وجب علينا، في هذه الدراسة التفريق بين المصطلحات ذات صلة باللجوء وسنتطرق إلى تعريف كل من المصطلحات التالية:

-الفرق بين اللاجئ والمهاجر: يعرف المهاجر على انه الفرد الذي اختار الانتقال من بلده إلى بلد آخر طوعا، مدفوع بعوامل مختلفة مثل البحث عن فرص اقتصادية أفضل، أو لم الشمل مع أفراد الأسرة، أو متابعة التعليم، أو الهروب من الظروف المعيشية غير المواتية. (موقع اللاجئون والمهاجرون، 2024).

يلاحظ من خلال مفهوم اللاجئ، ومفهوم المهاجر ان كلاهما يواجه تحديات تتعلق بالاندماج والاستيطان، إلا ان التمييز الأساسي بين اللاجئ والمهاجر يكمن في ظروف هجرتهم، والأطر القانونية التي تحكم وضعهم، فاللاجئون هم الأفراد الذين يفرون من بلدانهم الأصلية بسبب خوف مبرر من الاضطهاد، والذي يكون مصدره في كثير من الأحيان عوامل عرقيه أو دينية أو جنسية أو معارضة سياسية، لذلك يضطرون إلى طلب اللجوء في بلد آخر حفاظاً على سلامتهم ويكون ذلك بموجب القانون الدولي للاجئين. أما المهاجر فإن هجرته تعتمد عادةً

على دوافعه الشخصية أو الاقتصادية، بدلاً من التهديدات المباشرة لسلامته أو رفاهيته.

-طالب اللجوء (asylum seeker): هو شخص يسعى إلى قبوله في بلد ما كلاجئ، وفي انتظار القرار بشأن طلب الحصول على مركز اللاجئ. (austrian development agency, 2016)

-المشردين داخليا (internally displaced person): هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين تم إجبارهم على الفرار مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة ولم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليًا، نتيجة نزاع مسلح أو من أجل تجنب آثاره، أو نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. (austrian development agency, 2016)

-الاشخاص العديمي الجنسية (stateless person): وهم أشخاص يفتقرون إلى الحقوق التي تتطلب وجود الجنسية: الحماية الدبلوماسية من الدولة، المواطنة، الحق في الإقامة...الخ. (austrian development agency, 2016)

ثانيا: مفهوم التنمية (development)

يشير مفهوم التنمية (development) إلى الانتقال من وضع معين إلى وضع أفضل، وتعرّف التنمية على حسب المجال الذي تعمل به مثل: التنمية الإجتماعية، والتنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، إلا أن مجمل التعريفات تصب في نفس الهدف، وهو تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع، دون استنزاف الثروات الطبيعية وإلحاق الضرر بالبيئة.

وفي هذا الإطار نجد ان أن علماء علم السياسة يعرفون التنمية بأنها عملية تتقيد بها المؤسسات السياسية ، تتمثل أساسا في التزامها بالنهج الديمقراطي وإتاحتها مشاركة المواطنين في صنع القرارات، بينما نجد علماء الاقتصاد يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والدخل القومي والأسري... في حين يري علماء علم الاجتماع على أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون إيجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة...وكذلك نجد علماء علوم البيئة يهتمون في تعريفهم للتنمية بـــ البعد البيئي من خلال المحافظة على البيئة من كافة أنواع التلوث. (النصر و ياسمين ، 2017).

المحور الثاني: انعكاسات هجرة اللجوء على التنمية

تؤثر هجرة اللجوء على التنمية في بلدان المنشأ وفي البلدان المضيفة، وقد ارتبطت التأثيرات بنتائج سلبية على دول المنشأ، أما في الدول المضيفة فتراوحت بين الإيجابية والسلبية.

أولا: انعكاسات هجرة اللجوء على التنمية في بلدان الوطن الأصلي

يعد الاضطهاد، الذي يمكن ان يتضمن التعذيب، أو المضايقة، أو العنف الجنسي، أو التوقيف التعسفي، أو انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان، أو التهديد، هو القوة الدافعة وراء ظاهرة اللجوء ويمكن أن يحصل الاضطهاد في زمن السلم أو يمكن أن يظهر خلال نزاع، سواء كان هذا النزاع داخلياً أو دولياً.

إن اللاجئين يجبرون على ترك بلادهم بسبب الخوف من الاضطهاد، في حين أن غيرهم من المهاجرين قد يهاجرون لأسباب مختلفة مثل فرصة الهروب من الفقر أو ما يسمى المهاجر الاقتصادي الذي يترك بلده الأصلي من أجل تحسين نوعية حياته في الخارج، لذلك فان ظاهرة اللجوء تنعكس سلبا على التنمية في بلدان المنشأ وذلك من خلال ما يلي:

1: **عدم قدرة اللاجئين على جلب وتحويل الأموال**

في الحقيقة لا توجد أي قوة تجبر البلدان على قبول الأجانب على أراضيها، إلا اللاجئين هم الاستثناء لهذه القاعدة، حتى وإن كل الجهود مبنية على قرارات الدول بقبول أو عدم قبول دخول الأفراد الذين يلتمسون اللجوء على أراضيهم، على الأقل بشكل مؤقّت. لذلك فان التماس اللجوء يتطلّب في كثير من الأحوال التغلّب على عقبات مادية للدخول إلى البلد المضيف والتوصل إلى إجراءات تحديد وضع اللاجئ والتمكّن من توفير حاجيات الحياة اليومية خلال فترة انتظار القرار بخصوص طلب اللجوء، ليصبح اللاجئ يواجه حيرة مستمرة بخصوص مستقبله ومستقبل أفراد عائلاته الذين تركهم وراءه. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005)

عندما يتم قبول اللاجئين على أراضي البلد المضيف، يحق لملتمسي اللجوء ان يعاملوا وفقاً لقانون اللاجئين الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، (المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بلا تاريخ) وقد تختلف المعاملة التي يلقاها ملتمسي اللجوء من دولة إلى أخرى، حسب الموارد المالية المتوفّرة، والأنظمة

السياسية القائمة، والمواقف الاجتماعية، وفي كل هذه الحالات عادة تكون ممتلكات اللاجئين قليلة جداً، يحتاجون إلى المساعدة على تأمين الحاجات المعيشية الأساسية، لأن معظمهم لن يكون حاملاً ما يكفي من المال لتحمل نفقات السكن. لذلك، يكون بلد اللجوء مسؤولا عن توفير ما يلائم من المسكن والغذاء والكساء.

في معظم البلدان، توضع قيود على حرية التحرك لملتمسي اللجوء، حيث يتم إخضاعهم لإجراءات مقيدة أخرى مثل مخيم أو غرفة في فندق، والطريقة الوحيدة للحصول على إخلاء السبيل تكون بمغادرة البلد، لذلك نستطيع القول ان اللاجئين حريتهم مقيدة ولا يستطيعون العمل بشكل مستمر، مما يؤدي ذلك إلى اهتمامهم فقط بتأمين الحاجات المعيشية الأساسية والتي عادة تكون على حساب المساعدة، عكس غيرهم من المهاجرين الذين تتاح لهم فرص العمل.

وحتى وإذا كانت وضعية اللاجئ غير وضعية لاجئين المخيمات، وقام بتسوية وضعيته القانونية تجاه السلطات المعنية في البلد المضيف وتحصل على عمل، وأصبح يقطن في الأماكن الحضرية، فانه في اغلب الأحيان لن يستطيع أن يحول الأموال إلى موطنه الأصلي، ولن يستطيع الاستثمار فيه، لأنه فرّ منه لأحد الأسباب التي تتطلب اللجوء، ولا يعرف إذا كان سيأتي يوما ويعود إليه.

2: **تشكيل معارضة في الخارج**

قد يستغل بعض المهاجرين واللاجئين وضعهم في الخارج، خاصة منهم الموجودين في الدول الأوروبية ذات النظم الديمقراطية، فيقومون بتأسيس أحزاب سياسية معارضة للنظام القائم في بلدهم الأصلي الذي قام باضطهادهم وتهجيرهم، يهدفون من خلاله إلى التأسيس إلى مسار ديمقراطي، والترويج إلى القضايا التي كانت مفصلية في اضطهادهم وتهجيرهم مثل: الترويج للديمقراطية، الحريات الدينية، قضايا الفساد، المثلية الجنسية.... الخ، ومثل هذه النشاطات تؤثر سلبا على النظام السياسي لبلد المنشأ، وتمثل تحديا للسلطة القائمة خاصة إن كانت هاته الحركات والأحزاب المعارضة تدافع من اجل قضايا عادلة.

وفي هذا الشأن على سبيل المثال نذكر تشكيل مجموعة من المهاجرين واللاجئين السعوديين المقيمين في المنفى في دول بينها بريطانيا والولايات المتحدة،

لحزب معارض، منظّم ينشط في الخارج ضد النظام السعودي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، والذي يعد نظام ملكي مطلق لا يسمح بأي معارضة سياسية في البلاد، فلا شك انّ هذا التحرك يمثّل تحديا جديدا للحكام السعوديين في الوقت الذي تكافح فيه المملكة تبعات انخفاض أسعار النفط. (موقع فرانس 24، 2020)

أعلنت وكالة الأنباء الأمريكية "سي إن إن" أن اللجوء إلى الخارج أصبح هدفاً مرغوباً للعديد من المواطنين السعوديين. وينتج هذا الدافع عن حملة القمع المزعومة التي يشنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ضد المعارضة في المملكة، وأشارت وكالة الأنباء الأمريكية في تقرير موسع إلى أن هناك زيادة كبيرة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السعوديين منذ عام 2015. (الخضر، 2019). وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط من أجل الإصلاح السياسي أو التغيير داخل البلد، وتشجع جماعات وحركات المعارضة في السعودية، مما قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار أو الاضطرابات داخل النظام السياسي في السعودية.

عندما يقوم المهاجرون واللاجئون بتأسيس أحزاب سياسية في الخارج للدفاع عن القضايا المحورية المتعلقة باضطهادهم في بلدانهم الأصلية، يمكن أن يكون لذلك آثار كبيرة على النظام السياسي في الوطن، مثل: تقويض شرعية النظام الحاكم، والتسبب في التوترات الدبلوماسية بين البلد المضيف والبلد الأصلي، كما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات أو الصراعات، إذا كان البلد الأصلي يعاني من الأزمات السياسية والانقسامات.

ثانيا: انعكاسات هجرة اللجوء على التنمية في البلدان المضيفة

ارتأينا في هذا العنصر من الدراسة أن هجرة اللجوء تنعكس بالإيجاب والسلب على مقاربات التنمية كما يلي:

1: **نتائج إيجابية**: تتمثل النتائج الإيجابية للدول المضيفة، التي تنتج عن ظاهرة اللجوء الإيجابية فيما يلي:

أ: ملئ الفراغ الموجود في العمالة

قد تستغل الدول المضيفة مهارات اللاجئين الفارين من بلدهم الأصلي جراء النزاعات والاضطهاد، والسماح لهم بالخروج من المخيمات واستغلالهم كعمالة

بأثمان رخيصة، وفي دول كثيرة يزود ملتمسو اللجوء بإجازة عمل مؤقتة أو في المناطق الريفية، يسمح لهم باستغلال الأراضي المتروكة.

ويجادل العديد من الاقتصاديين بأن المهاجرين هم محركات التنمية، لأنهم يملكون المعرفة، والتي تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية، وهناك أدلة، واتفاق في أوساط الاقتصاديين على أن كلا من اللاجئين والمهاجرين غير المسجلين يساهمون في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأعمال ونقل المعرفة والعمل الماهر. (Reed, 2018).

ونجد أن دولة تركيا أطلقت مشروعا جديدا بعنوان «العيش والعمل معا: يسعى إلى دمج السوريين بموجب نظام الحماية المؤقتة في الاقتصاد التركي»، حيث يهدف المشروع، بشكل أساسي، إلى تحسين إمكانية توظيف اللاجئين السوريين في تركيا، من خلال إصدار الشهادات التي تثبت مهاراتهم المهنية ومطابقتها مع أصحاب الأعمال الذين يبحثون عن مال يتمتعون بمثل هذه المهارات، ويقوم المشروع بتقييم مهارات السوريين، على عدة مستويات، كما يمكن أن يهدف إلى تقييم ما يلي: (هندو، جانفي 2019)

- ✓ نوع المهارات أو المؤهلات المطلوبة في بلد اللجوء.
- ✓ المنطقة أو البلدية التي تحتاج إلى اليد العاملة.
- ✓ كيفية تأثير اللاجئين على السوق، (أنماط الاستهلاك الجديدة، الاحتياجات).
- ✓ أين يعمل اللاجئون؟ وماهي المدة التي يحتاجون إليها لإيجاد وظيفة؟
- ✓ إمكانية إضفاء طابع قانوني على عملهم، وغير ذلك.

من خلال تحديد مجالات النمو المحتمل، يمكن توظيف اللاجئين، والاستفادة من ابتكاراتهم، أو رؤوس أموالهم المستثمرة، يُمكّن البلد المضيف من الاستفادة من مجموعة جديدة من المهارات ورؤوس الأموال.

ب: توظيف المهاجرين كورقة ضغط سياسية

يمكن للبلدان التي تستقبل اللاجئين، ان تستخدمهم كورقة ضغط لتحقيق أهداف سياسية مختلفة، خاصة في المفاوضات مع الدول الأخرى، من خلال تسليط الضوء على عبء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، والتأكيد على الضغط على الموارد والبنية التحتية للبلاد، من اجل حشد التعاطف والدعم

الدوليين، وانتزاع تنازلات من بلدان أخرى، مثل زيادة المساعدات المالية، أو الدعم الدبلوماسي، أو اتفاقيات التجارة المواتية.

استعملت تركيا اللاجئين السوريين كورقة ضغط على دول الاتحاد الأوروبي، بعد ان تلقت ضربة جوية موجعة في إدلب (سوريا) وفقدانها أكثر من 30 جنديا، مما جعل الاختصاصيين يتساءلون، عن ماذا تريد تركيا بالضبط؟ وماذا يمكن لأوروبا أن تفعل في هذه الحالة؟ (سعيد و بن جديد ، 2022)

هدّدت تركيا مراراً وتكراراً بفتح الحدود أمام اللاجئين للعبور إلى أوروبا، وبدء تنفيذ تلك التهديدات بالفعل تجدد مخاوف القارة العجوز على اتفاقية اللاجئين، ويرى فادي حاكورة (Fadi hakoura) خبير الشؤون التركية في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، أن تركيا تبتز أوروبا وتهدف من خلال فتح الحدود إلى "جر أوروبا إلى مستنقع الحرب السورية". ويضيف: "تركيا تريد – من جهة-أن تحصل على تأييد أوروبي لعملياتها العسكرية في شمال سوريا وخصوصاً في إدلب، كما أنها تريد – من جهة أخرى-الحصول على مزيد من الأموال من أوروبا. (حسين، 2020).

ويعتقد الخبير الألماني بالشؤون التركية كريستيان براكل christian (brakel)، أن الرغبة التركية في الحصول على دعم أوروبي ضد روسيا "منطقية"، لكنه يرى أن تركيا "لن تحصل على دعم عسكري من أوروبا"، ويضيف: "من الصعب جداً تخيل أن تكون دول الاتحاد الأوروبي مستعدة للانخراط في عملية عسكرية ذات نتائج مجهولة ضد روسيا ". (حسين، 2020)

و نجد مخرجات هذه السياسات التي تنتهجها بعض الدول المضيفة تأتي بثمارها، وتتجسد على سبيل المثال: في المبادرة العالمية للتمويل الميسر دعما لجهود التنمية (قروض بشروط ميسرة) التي تقوم بها البلدان المضيفة ذات الدخل المتوسط التي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية، وتركز هذه التسهيلات خاصة على المشاريع الإنمائية الداعمة للاجئين السوريين في الأردن ولبنان فضلا عن المجتمعات المضيفة الأخرى، لاسيما في مجالات تحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل إلى جانب الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. (هندو، جانفي 2019، صفحة

32)، حيث أصبح برنامج الأمم للمتحدة الإنمائي في الوقت الراهن يسعى إلى اعتماد تلك المقاربات في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وغرب البلقان، بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من الطاقات الإنمائية الكامنة في شتى البلدان. (هندو، جانفي 2019، صفحة 32،33).

2: **نتائج سلبية:**

تتمثل النتائج السلبية للدول المضيفة، التي تنتج عن ظاهرة اللجوء فيما يلي:

أ: إرهاق لاجئين المخيمات البنية التحتية الاقتصادية للبلدان المضيفة

قد تؤدي أزمة اللاجئين إلى تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية، مما يؤدي بالدولة المضيفة إلى الحد من الاستجابة الإنسانية، حيث تواجه الحكومات المضيفة ضغوطًا لمعالجة الإرهاق على الموارد العامة، جراء زيادة عدد اللاجئين بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى تأجيج الاستياء والتوترات بين السكان المحليين، لا سيما في الدول التي تعاني بالفعل من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي.

وفي هذ الصدد نجد تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن بأعداد هائلة، إذ تم تسجيل أكثر من 620 ألفا من السوريين لدى وكالة الأمم المتحدة للاجئين في الأردن، ويعيش 48٪ بالمئة من هؤلاء السوريين في المجتمعات المضيفة بدلا من مخيمات اللاجئين، هذا العدد الهائل من اللاجئين السوريين ارهق البنية التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، التي كانت تعاني أصلا من مشاكل هيكلية قبل اندلاع أزمة اللاجئين، مما أدى إلى فقدان دولة الأردن للثقة في المانحين الدوليين، وهي تواجه النداءات الإنسانية، من دون الحصول على مساعدات إضافية، مما أدى بها إلى تضييق النطاق على اللاجئين السوريين. (فرانسيس، 2015) ، وبالتالي أصبح الأردن يواجه وضع لاجئين معقد وعلى نحو غير معقول.

مثلما قد تشن الدولة المضيفة حملات عداء على اللاجئين لكي يعودوا إلى بلدهم، وذلك عندما تعتبر الدولة المضيفة أن سبب بقاء اللاجئين هو اقتصادي وليس حمائي، أي انه لم يعد هناك سبب أمني لبقاء اللاجئين، وقد تنفذ الحكومات سياسات تقييدية، مثل إغلاق الحدود، أو تشديد إجراءات اللجوء، أو خفض تمويل برامج مساعدة اللاجئين. مما تساهم هذه التدابير في إعاقة حصول اللاجئين على الخدمات الأساسية، وتهمشهم.

ومثالا عن ذلك نجد موقف لبنان من اللاجئين السوريين، وقال وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل Gebran Bassil، إن معظم السوريين يبقون في لبنان لأسباب اقتصادية، لا لأسباب حمائية، وأشار إلى أن نصف مليون سوري يعملون في لبنان، مخالفين لقوانين العمل، ولا يريدون العودة إلى بلدهم، وكتبت في هذا الصدد وكالة الأنباء أسوشيتد برس (associated press) إن "السلطات اللبنانية تشن حملات عدوانية على اللاجئين السوريين من اجل العودة لبلدهم". (كرسب، اكتوبر2019)

ينظر صانعو السياسات والمخططون وغيرهم من الفاعلين إلى ظاهرة اللجوء، والتهجير على أنه قضية إنسانية في المقام الأول وفي الوقت نفسه يتم إغفال الجانب الزمني من القضية، التي ستطول مدتها حتما، مما يعني الاستجابة للتهجير ستبقى في النمط قريب الأمد، وليست مجهزة للتصدي للحاجات الإنمائية باستراتيجية بعيدة الأمد. (هاريلد، 2016)

وهذا الوضع سيزيد من الأعباء المالية على اللاجئين، خاصة وأن معظمهم يعيشون الفقر المدقع، ويؤثر كذلك على عامل التنمية في البلدان المضيفة لتحملها أعباء استضافة تجمع اللاجئين. ويطرح هذا الوضع تحديات خطيرة، نظرا إلى حاجة هؤلاء الملحة إلى الحماية، وشدة الضغوط المفروضة على المجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ، وما لم توجد حلول لمختلف النزاعات الدائرة، ستبقى هذه الأزمات وتداعياتها على الوضع الجيوسياسي والإنمائي والإنساني مستقبلا.

ب: الضغط على سوق العمل

ان لم توفر الدول المضيفة فرص عمل رسمية، وتيسير الحصول على رخص عمل، فإن اللاجئين سيميلون إلى العمل في السوق غير النظامية إذا لم يتمكنوا من الوصول إلى سوق العمل. وهذا بدوره سيخلّف تبعات سلبية على كل من اللاجئين وحكومة البلد المضيف، مثل: انتهاكات العمل، والاستغلال بحق اللاجئين، وخسارة الحكومة للعائدات الضريبية.

في إطار الاستجابة للأزمة، يتعين على البلدان المضيفة إعادة درس أو تطبيق استراتيجيات واسعة النطاق يمكن لها أن تلبي احتياجات الأعداد الهائلة من اللاجئين، كما يجدر تعديل تلك السياسات التي يترتب عنها أعباء متزايدة على

البنية التحتية الوطنية والخدمات والموارد، لتشمل خطط التنمية الوطنية (والإقليمية) وسياسات الهجرة واللاجئين، أما بالنسبة إلى مؤسسات الأمم المتحدة، فينبغي أيضا تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لابد من إعادة تقييم تلك السياسات خاصة وأنها تعود إلى ما قبل مرحلة تدفق اللاجئين. (هندو، جانفي 2019، صفحة 42).

ينتمي اللاجئون إلى فئة قانونية تميزهم عن غيرهم من المهاجرين، وهذا بمقتضى احتياجاتهم للحماية الدولية فلديهم حقوق معينة نصت عليها الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولات عام1967، التي صادقت عليها 148دولة، وتوفر هذه الاتفاقات حماية خاصة لهؤلاء الفارين عبر الحدود الدولية هربًا من الاضطهاد، (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009) مما يجد اللاجئون أنفسهم مجبرين على مقايضة نوع من الحرية مقابل نوع آخر من المهاجرين، في الأغلب من أجل الحصول على الحاجات المعيشية الأساسية، ويواجهون التمييز العنصري أو أشكال أخرى من التمييز، مما يجعل من مشاركتهم في التنمية في البلدان المضيفة ضئيلة تقتصر على اللاجئين أصحاب رؤوس الأموال، و أصحاب المهارات والحرفيين الذين قاموا بتسوية وضعيتهم القانونية في البلدان المضيفة.

المحور الثالث ـ تأثير التنمية على هجرة اللجوء

بعد أن تناولنا انعكاسات هجرة اللجوء على التنمية والتي ارتبطت في الغالب بنتائج سلبية في مجال التنمية تمثلت في إرهاق البنية التحتية والقطاعات المعنية الأخرى في اقتصاد البلد المضيف. كما توصلنا في الوقت نفسه إلى أنها تساهم بالقليل من النتائج الإيجابية تقتصر على نمو وحاجة الدول المضيفة إلى اليد العاملة، ومن ثمة إشراك اللاجئين في مقاربتها الإنمائية، وفي هذا العنصر تستهدف دراستنا معرفة كيف تأثرت هجرة اللجوء بالتنمية في الدول المضيفة كما يلي:

أولا: نقص التنمية كسبب يعيق اللاجئين وطالبي اللجوء

قد تبدو الهيئات المعنية بهجرة اللجوء والحماية (الإدارة العامة، البنية التحتية، مراكز الخدمات) مستنفدة بسبب تدفق اللاجئين بأعداد هائلة،

لذا قد تدعو الحاجة إلى انتهاج استراتيجيات بديلة، لاسيما منها خطط التنمية لتخفيف الضغط عن كاهل الهيئات المعنية بالهجرة.

لكن بالمقابل نجد أن التخطيط للتنمية ذو طبيعة معقدة، تنتهج مقارباتها استراتيجيات طويلة الأمد (تمتد من 05 إلى 10 سنوات) مما يعقد إجراء تعديلات وإصلاحات اقتصادية للتعامل مع الوضع الطارئ للاجئين من دون معرفة إلى أيّ مدى سيستمر هذا الوضع. (هندو، جانفي 2019، صفحة 42).

وفي هذا الصدد نجد ان دولة تركيا تستضيف ما يزيد على 3ملايين من طالبي اللجوء واللاجئين، أغلبيتهم من سوريا، وآخرين عراقيين وأفغان وإيرانيين وصوماليين وفلسطينيين. (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2016).

وعلى الرغم من موقفها المرحب باللاجئين، فإن هذه لأعداد الضخمة من اللاجئين شكلت، عبئا كبيرا على نظام اللجوء التركي، وقدرته على تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، مما أدى ذلك إلى انتقال قرابة مليون شخص من تركيا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي عامي2014 و2015، برا وبحرا، وانتهكت تركيا مبدأ "عدم الإعادة القسرية"، (أي حظر نقل لأفراد إلى بلدان يواجهون فيها خطر التعرض لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية)، بإعادة بعض اللاجئين إلى أفغانستان والعراق وسوريا، حيث كانوا معرضين لخطر واضح. وبالإضافة إلى ان قدرتها أصبحت محدودة للغاية على مساعدة العدد الكبير من اللاجئين وطالبي اللجوء. (منظمة العفو الدولية ، 2016).

نلاحظ كيف أثرت التنمية الوطنية في تركيا على اللاجئين وطالبي اللجوء رغم السياسة المنتهجة من طرف النظام التركي، والذي يرحب باللاجئين، مما يؤكد لنا ان قضية استقبال اللاجئين ليست قضية إنسانيه فقط، بل تتحكم فيها أيضا عوامل التنمية، حيث لا يمكن لدولة ليست نامية أن تستقبل اللاجئين، لأن ذلك سيغرق اقتصادها ويضع بنيتها التحتية الاقتصادية على المحك .

ثانيا. التنمية كسبب لهجرة اللجوء

ان طالب اللجوء هو فرد يلتمس الحماية الدولية سواء كان الطلب فردي أو جماعي، يغادرون بلادهم خوفاً من الاضطهاد، وهناك من يغتنم فرصة طلب

اللجوء لأسباب حمائية، لكن في الأصل هي لأسباب اقتصادية، وفي هذا الموقف يختار اللاجئ الدول الأكثر نموا، على أمل تحقيق طموحاته وأحلامه المستقبلية.

ومن أسباب اختيار اللاجئين وجهتهم البلدان الأكثر نموا، تأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ آمنة وتعليم ومراكز خدماتية لأسر وأطفال اللاجئين، ويعد تدهور الحالة الاقتصادية للاجئين أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تفاقم معاناة اللاجئين بصورة عامة واللاجئات بصورة خاصة، مما يجعلهن عرضة للإتجار أو الإجبار على توقيع عقود عمل تحرمهن من أبسط الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية الحركة، لأن اللاجئين في محاولتهم للبحث عن مكان آمن للعيش، قد يضطرون للتعامل مع عصابات التهريب وقد يقعون في أيدي تجار البشر. (محمد، 2017).

إن مستوى التنمية في دولة المنشأ "التفاوت في مستوى التنمية" له دور كبير في تحديد اتجاه حركة الهجرة بصفة عامة، فتحسين المستوى المعيشي يعتبر من بين أهم العوامل المحركة للهجرة، فالدول ذات مستوى التنمية المنخفض تصبح دول مصدرة للمهاجرين، في حين تتحول الدول ذات مستوى التنمية المرتفع إلى دول وجهة واستقبال للمهاجرين. (زياني و مباركية ، 2015)، أي أن الدول التي تستطيع أن تحقق للفرد العمل وتحسن من مستواه المعيشي وتحفظ كرامته، تصبح دولة استقطاب للمهاجرين واللاجئين، على عكس الدول التي مازالت تتخبط في مشاكلها، ولم ترفع من مستوى التنمية الوطنية، ستتحول إلى دولة مصدرة للمهاجرين واللاجئين، نظرا لسوء التنمية في البلاد وما ينجر عنها من تهميش، واضطهاد، وتمييز عنصري، وسوء المعيشة ...الخ، فكل هاته العوامل تعد أسباب رئيسية في تنقل المهاجرين وهروب اللاجئين من بلدهم الأصلي.

ثالثا: إشراك اللاجئين في عملية التنمية

يؤدي إشراك اللاجئين في عملية التنمية في البلد المضيف، من خلال إشراك اللاجئين في مبادرات التنمية، مثل برامج التدريب المهني، ودعم ريادة الأعمال، والمشاريع التي يقودها المجتمع المحلي، من اجل تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق القدرة على الصمود داخل المجتمعات المضيفة، لاسيما بعد اعتراف المجتمع الأصلي باللاجئين

كمساهمين قيمين في التنمية، ويتحدى بذلك الصور النمطية السلبية، مما يزيد هذا التفاهم والتعاطف تجاه اللاجئين، من إيجاد بيئة داعمة لإدماجهم ونجاحهم على المدى الطويل.

تلتزم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بخطة إلى غاية عام 2030، حول الهجرة والتنمية لضمان إشراك اللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين في عملية التنمية، وتدعو فيها إلى تمكين هذه الفئات من الأشخاص، من فرص التعلم مدى الحياة؛ ودمجهم في العمل ، وحماية حقوقهم في العمل، وتعزيز بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال، لاسيما منهم النساء، وتدعو أيضا في خطتها التي تستهدف بها عام 2030، إلى تشجيع وتيسير الهجرة والتنقل بشكل منظم وآمن ونظامي، من خلال تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها ومدارة بشكل جيد، كما تعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ وتلتزم بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال. (المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلا تاريخ).

إضافة إلى ذلك، تشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مبادرات أخرى للهجرة والتنمية العالمية، كالحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي تم إنشاؤه في عام 2006 لتوفير مساحة يمكن للحكومات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من خلالها مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد والفرص والتحديات المتعلقة بالهجرة من أجل تحديد الطرق والوسائل الملائمة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد وتقليل آثاره السلبية. (المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلا تاريخ).

نستنتج مما سبق، ان المفوضية تحاول بشكل نشط من خلال برامجها المتعددة، وفي أزمنة مختلفة، إلى معالجة الترابطات بين الهجرة والتنمية من الناحية العملية والفعلية، وتوفير الخبرة والدعم، حيث تدعوا الدول المستقبلة للاجئين،

إلى تمكينهم من العمل، وإدماجهم كمشاركين في تشكيل مستقبلهم، والمساهمة في النهوض بالتنمية في الدول والمجتمعات التي يلتمسون اللجوء فيها.

خاتمة:

ان العلاقة بين هجرة اللجوء والتنمية معقدة ويصعب العثور على بيانات بحث دقيقة، وتختلف أوضاع اللاجئين من دولة إلى أخرى، ومشاركة اللاجئين في المقاربة الإنمائية يقتصر على الدول المستقبلة لهم، فإذا وفرت المأوى والخدمات الأخرى مثل خدمات التعليم، وخدمات الصحة، يكون لهم تأثير إيجابي على التنمية خاصة اذا كانت تلك الدول تلك الدول نامية، ولها القدرة على إشراك اللاجئين في مقارباتها التنموية عمليا، أما إذا كانت الدول المستقبلة ضعيفة الدخل وليست نامية، قد تؤثر عليها الأعداد الهائلة من اللاجئين، وترهق بنيتها التحتية الاقتصادية.

وفيما يلي بعض النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة:

- ✓ يفر اللاجئون من بلدانهم الأصلية من أجل البقاء على قيد الحياة، وبسبب الاضطهاد أو الصراعات، ويحق لهم الحصول على حماية قانونية وحقوق يحددها القانون الدولي للاجئين، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء، والحماية من الإعادة القسرية، وغالبًا ما يواجه اللاجئون تحديات كبيرة في الاندماج في المجتمعات المضيفة لهم، بسبب الحواجز اللغوية والاختلافات الثقافية والصدمات والتمييز.
- ✓ يختار المهاجرون مغادرة بلدانهم الأصلية لأسباب اقتصادية أو اجتماعية مختلفة، ويتمتعون بالحماية القانونية والحقوق وفقًا لسياسات الهجرة وقوانين بلد الوجهة، ويواجهون هم أيضًا تحديات تتعلق بالاندماج ولكن هجرتهم عادةً ما تكون طوعية، مما يسمح لهم بالتخطيط والاستعداد لحياتهم الجديدة في بلد المقصد.
- ✓ يمكن أن يكون لهجرة اللجوء آثار اقتصادية إيجابية وسلبية على كل من البلد المضيف والبلد الأصلي.
- ✓ يمكن للمهاجرين اللاجئين المساهمة في النهوض بالتنمية في البلدان المضيفة لهم، من خلال سد الفجوات في القطاعات التي تعاني من نقص العمالة وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية في البلد المضيف، وفي المقابل، تكون هناك تكاليف

مرتبطة بتقديم خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية لطالبي اللجوء.

- ✓ يمكن أن تؤدي هجرة اللجوء إلى هجرة الأدمغة وفقدان العمالة الماهرة، مما قد يعيق جهود التنمية في بلد المنشأ.
- ✓ لا يستطيع اللاجئ ان يقوم بالتحويلات المالية، حتى وإذا كانت وضعية اللاجئ غير وضعية لاجئين المخيمات، وقام بتسوية وضعيته القانونية تجاه السلطات المعنية في البلد المضيف وتحصل على عمل، وأصبح يقطن في الأماكن الحضرية، فإنه في اغلب الأحيان لن يستطيع أن يحول الأموال إلى موطنه الأصلي، أو الاستثمار هناك، لأنه أُجبر على العيش في المنفى لأسباب استلزمت طلب اللجوء، ولا يعرف ما إذا كان سيأتي يوما ويعود إلى وطنه الأصل.
- ✓ يمكن أن يكون لهجرة اللجوء آثار اجتماعية على كل من المجتمعات المضيفة، من خلال التأثير التماسك الاجتماعي والاستقرار في البلد المضيف، كما انه في الوقت نفسه يمكن لجهود التكامل الناجحة أن تؤدي إلى الإثراء الاجتماعي والثقافي، وتعزيز التنوع والتسامح في حالة وجود استراتيجية إنمائية ناجحة.
- ✓ تعتبر الاستراتيجيات السياسات الإيجابية ضرورية لإدارة هجرة اللجوء بطريقة تعظم من فوائد هجرة اللجوء، واستغلالها في عمليات التنمية من اجل معالجة التحديات المحتملة عنها. وتوفير التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل لطالبي اللجوء في البلدان المضيفة.

المراجع:

austrian development agency. (2016). *Focus Paper on Migration and Development.* Austria: austrian development agency.

fitzgerald, D. s., & rawan , a. (2018). *The Sociologie of refuge migration.* californie, Département of sociologie, Université of californie: Département of sociologie, Université of californie.

Reed, H. (2018). *Forced Migration and Undocumented Migration and Development.* New York: CUNY Institute for Demographic Research.

ألكساندرا فرانسيس. (21 09, 2015). *أزمة اللاجئين في الأردن*. تاريخ الاسترداد 18 03, 2024، من مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط: https://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (2016). *الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين*. تم الاسترداد من http://data.unhcr.org

المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين . (بلا تاريخ). *المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين*. تم الاسترداد من الحقوق والواجبات: https://help.unhcr.org/faq/ar/how-can-we-help-you/rights-and-duties/

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2005). *مدخل الى الحماية الدولية للاجئين، حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية برنامج التعليم الذاتي 1*. لندن: هيئة الامم المتحدة. تم الاسترداد من HQPR09@unhcr.ch https://www.unhcr.org/dach/ch-de

المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين. (بلا تاريخ). *الهجرة والتنمية*. تاريخ الاسترداد 21 07, 2021، من المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين: https://bit.ly/3ve7Miw

برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2009). *السياسات التي تشارك في تعزيز نتائج التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية ص99.أمل الترزي*. القاهرة، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الاوسط (ميريك).

جف كرسب. (اكتوبر2019). *مبادئ اعادة اللاجئين مضيق عليها*. اوكسفورد: مركز دراسات اللاجئين(نشرة الهجرة القسرة 2019). تم الاسترداد من https://issuu.com/fmreview/docs/nhq62_arabic_2019_web

سيد أحمد الخضر. (16 02, 2019). *لاجئون من أرض البترول.. الأعداد والأسباب والدول المضيفة*. تم الاسترداد من موقع الجزيرة : https://bit.ly/43nOqnA

شاعة محمد. (28 12, 2017). الهجرة القسرية إطار نظري لتحليل الاسباب والتداعيات. *مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، 07*(13)، 09. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74576

صالح زياني ، و منير مباركية . (01 06, 2015). نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية. *دفاتر السياسة والقانون، 07*(13)، 316. تاريخ الاسترداد 15 07, 2021، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52664

عبد الحميد سعيد ، و سلوى بن جديد . (2022). منظمة الهلال الأحمر التركي بين الطابع الإنساني والبعد السياسي في الأزمة السورية. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، 518-519.

محي الدين حسين. (28 02, 2020). *توظيف تركيا لورقة اللاجئين.. ابتزاز مالي أم ضغط سياسي؟* تاريخ الاسترداد 17 03, 2024، من موقع d w: https://bit.ly/493iJkG

مدحت ابو النصر ، و مدحت محمد ياسمين . (2017). *التمنية المستدامة، مفهومها، ابعادها ،مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للنشر.

منظمة العفو الدولية . (2016). *التصدي للازمة العالمية للاجئين، من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها، 2016*. لندن. تم الاسترداد من https://bit.ly/3IGPAkA

موقع اللاجئون والمهاجرون. (18 03, 2024). *اللاجئون والمهاجرون*. تم الاسترداد من تعاريف: https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions

موقع فرانس 24. (24 09, 2020). *ناشطون سعوديون يعلنون تأسيس حزب التجمع الوطني السياسي المعارض في المنفى*. تاريخ الاسترداد 17 03, 2024، من فرانس 24: https://bit.ly/3IF9SLd

ميغان هندو. (جانفي 2019). *الربط بين حماية اللاجئين وتحقيق التمنية*. فيينا النمسا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. تم الاسترداد من www.icmpd.com

نيلس هاريلد. (2016). *التهجير القسري قضية انمائية تضم عناصر انسانية، العدد 52، ماي ،ص4*. (المجلد نشرة الهجرة القسرية). اوكسفورد: مركز دراسات اللاجئين اوكسفورد.